بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٨١
بتاريخ:	٢٠١٩/ ٦/ ٢٢

ملف رقم: ٤٩٤/١/٥٨

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٨/٣/٣، الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة بشأن إبداء الرأي القانونى حيال ما يُتبع فى أى من وظائف الإدارة القانونية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر فى حال عدم توافر شروط شغل الوظيفة فى أى من المرشحين لشغلها.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٢ من مايو عام ٢٠١٩ الموافق ١٧ من رمضان عام ١٤٤٠هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن الاختصاص المعقود لها بإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها بإحدى الطرق المقررة قانونًا، إنما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها بما تنطوى عليه من ظروف وملابسات وغيرها من الاعتبارات، وفقًا للأنظمة القانونية الحاكمة لها، وأن ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها أصلاً ولا يتعداها إلى غيرها من الحالات، باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظرى، وإنما يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها، تثير مشكلة بعينها غم فيها وجه الرأي القانوني على جهة الإدارة، وأن تكول الجهة الإدارية طالبة الرأي، أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات ضرورية للفصل في الموضوع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت سيادتكم بكتبها أرقام: (٤٨٥) المؤرخ ٢٠١٨/٤/٢١، و(٨٨٦) المؤرخ ٢٠١٨/٨/٢٦، و(١١٣١) المؤرخ ٢٠١٨/١٠/٣١، و(٨٠) المؤرخ ٢٠١٩/١/١٤، لموافاتها بحالات واقعية محددة، وبعض المستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، إلا أنه لم يتم موافاة الإدارة بما طلبته؛ الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٢ / ٦ / ٢٠١٩

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية
قسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣